

في المحكمة: ملفات عدالة العالقة والقرارات الصادرة مؤخرًا

شباط 2014

// قضايا الأرض والتخطيط

المحكمة العليا

1. التماس لإلغاء سياسة دائرة أراضي إسرائيل والبند 27 من أنظمة المناقصات اللذان يمنعان المواطنين العرب من الاشتراك في مناقصات لبيع أراض تابعة للصندوق القومي اليهودي (الكرين كيميت) وهي متاحة للمواطنين اليهود فقط.

م.ع ، 9205/04 عدالة ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين

2. المطالبة بإلغاء قانون "لجان القبول" الذي سن في آذار 2011، والذي يمنح الشرعية القانونية لاستخدام "لجان القبول" ومعيار "الملائمة الاجتماعية" لقبول أو رفض المتقدمين للسكن في البلدات الجماهيرية. عُقدت جلسة الاستماع الأخيرة في 12/2012 أمام هيئة قضائية موسعة مكونة من 9 قضاة. بانتظار قرار المحكمة.

م.ع 2504/11، مركز عدالة وآخرون ضد الكنيست وآخرين

3. استئناف للمحكمة العليا ضد قرار المحكمة المركزية في بئر السبع والذي يتيح إخلاء سكان قرية عتير-أم الحيران العربية البدوية غير المعترف بها في النقب من بيوتهم، وذلك من أجل بناء بلدة يهودية جديدة باسم "حيران" على ذات الأرض. جلسة المحكمة الأخيرة في هذا الملف عقدت في تشرين ثاني 2013، حيث طلبت المحكمة من الأطراف تقديم مواد إضافية خلال كانون أول 2013، ومن ثم ستصدر قرارها في وقت لاحق. بانتظار قرار المحكمة.

(م.ع.ع) استئناف 3094/11 إبراهيم فرهود أبو القيعان وآخرون ضد دولة إسرائيل

4. التماس للمحكمة العليا قدم في كانون أول 2013 ضد شركة بناء ترفض بيع شقق لمواطنين عرب في مشروع إسكاني في العفولة يقام على "أراض عامة". وعللت الشركة قرارها برفض بيع شقق للعرب بأن الحي غير معد ليكون "حيًا مختلطًا".

م.ع.ع 13/8625، مهند خوري ضد سلطة أراضي إسرائيل

المحكمة المركزية ومحكمة الصلح

5. استئنافين للمحكمة المركزية في بئر السبع في تشرين أول 2013 ضد قرارين لمحكمة الصلح في المدينة التي صادقت على دعاوى الإخلاء ضد مواطنون عرب بدو سكان قرية عتير أم الحيران غير المعترف بها في النقب. (ملاحظة: هذه القضية متعلقة بقضية أخرى عالقة أمام المحكمة العليا، ينظر أعلاه إلى استئناف رقم 13/8625).

استئناف مدني 13-12-24239 أبو لقيعان موسى وآخرون ضد دولة إسرائيل

6. استئناف ضد قرار محكمة الصلح في كريات غات الصادر في كانون ثاني 2011 والذي صادق على جزء من أوامر الهدم الصادرة بحق 33 بيت في قرية عتير أم الحران العربية البدوية غير المعترف بها في النقب. عُقدت جلسة في 2/13؛ يُنتظر صدور قرار المحكمة.

المحكمة المركزية في بئر السبع، 12-01-507611، موسى أبو لقيعان وآخرون ضد دولة إسرائيل

7. الدفاع عن سابقة المحكمة المركزية في كريات جات، والتي أمرت في كانون الثاني من العام 2011 بالإلغاء الفوري لـ 51 أمر هدم لبيوت تأوي 500 إنسان عربي بدوي في قرية السرة غير المعترف بها في النقب. وقد استأنفت الدولة على القرار. عُقدت الجلسة الأخيرة في 4/13. قضية عالقة.

المحكمة المركزية في بئر السبع، 12-01-62341، دولة إسرائيل ضد موسى نصاصرة

8. التماس قدم من قبل عدالة، دارنا – اللجنة الشعبية للدفاع عن الأراضي في يافا وجمعية حقوق المواطن، ومركز بمكوم، في تموز 2013 يطالب بتغيير معايير مناقصات تصدرها سلطة أراضي إسرائيل في حي العجمي في يافا- تل أبيب. ويخضع حي العجمي في السنوات الأخيرة إلى عملية ترحيل قسري، حيث يجد السكان الفلسطينيين من الشرائح الفقيرة أنفسهم غير قادرين على البقاء في حيهم. الجمعيات والسكان طالبوا بتغيير المعايير بحيث لا يكون الربح المادي من وراء المناقصات هو الهدف الوحيد لسلطة الأراضي من وراء بيع قسائم البناء.

المحكمة المركزيّة في تل أبيب، التماس إداري 13-07-22361، دارنا وآخرين ضد دائرة أراضي إسرائيل

لجان التخطيط والبناء

9. في 13/3 قُدم اعتراض للمجلس القطري للتخطيط والبناء على المخطط الهيكلي رقم 264/03/11، الذي يقضي بهدم قرية عتير غير المعترف بها، وذلك من أجل توسيع "غابة بيتير" على أراضيها. في 6/12 رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء – لواء الجنوب- الاعتراض الذي قدمه عدالة وبكوم ضد هذا المخطط، وقد قَدِّمنا طلبًا للاستئناف في 1/13، حيث قُبِلَ الطلب في 2/13 .

10. في كانون أول 2013، تم تقديم اعتراض للجنة اللوائية للتخطيط والبناء باسم المجلس الإقليمي بسمة وأكثر من 400 من سكان قرية معاوية في المثلث، ضد الخطة الهيكلية للقرية التي أودعتها وزارة الداخلية. هذه الخارطة لا تتضمن أي أفق لتطوير القرية أو لتلبية الاحتياجات الملحة للقرية، بما فيها احتياجات اقتصادية والتوسع العمراني.

// قضايا اقتصادية واجتماعية

11. قُدم في 7/13 التماس للمحكمة العليا باسم ممثلين عن خمس قرى غير معترف بها في النقب، والتي يبلغ عدد سكانها 12,000 إنسان، يطالب المحكمة بإصدار أمر يجبر سلطة المياه على تخفيض أسعار المياه التي يضطرون لدفعها. ويدعي مركز عدالة في الالتماس أن الأسعار الحالية للماء هي غير قانونية وتشكل كسبًا غير مشروع لسلطة المياه.

م.ع.ع 5259/13، أحمد الرياضي وآخرون ضد مكوروت وآخرين

12. قُدم التماس للمحكمة العليا في 7/13 باسم مواطنين بدو يتعلم أولادهم في سبع مدارس في النقب يطالبون بأن يتم ربط المدارس بشبكة الكهرباء. حاليًا، يتم تزويد هذه المدارس بالكهرباء بواسطة مولدات كهربائية تعمل لبضعة ساعات يوميًا. كمية الكهرباء محدودة وكثيرًا ما ينقطع التيار، كما لا يمكن بهذه الظروف تشغيل الحواسيب والمختبرات، وكذلك لا يمكن تشغيل التكييف، رغم درجة الحرارة المرتفعة في منطقة صحراء النقب .

م.ع.ع 5247/13 إبراهيم أبو كفّ ضد وزارة المعارف

// قضايا مدنية وسياسية

المحكمة العليا

13. التماس لإلغاء قانون المقاطعة الذي سنته الكنيست في آذار 2011، قدمه مركز عدالة بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن، وباسم منظمات حقوق إنسان في رائدة في إسرائيل ومنظمات تنادي بالمقاطعة الاقتصادية للمستوطنات في الضفة الغربية أو مقاطعة إسرائيل بشكل عام. في جلسة الاستماع التي عُقدت في 2012/12، أصدرت المحكمة أمرًا احترازيًا يطالب الدولة بتفسير المبررات لهذا القانون. الجلسة القادمة ستُعقد في 2/14 وستُعقد أمام هيئة موسّعة مكونة من 9 قضاة .

م.ع.ع 2072/12 ائتلاف نساء لأجل السلام وآخرين ضد وزير المالية

المحكمة المركزية ومحكمة الصلح

14. تمثيل عضو الكنيست محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في لائحة اتهام جنائية تنسب له تهمة الاعتداء على ناشط من اليمين المتطرف خلال مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان عام 2006، وعرقلة عمل شرطي خلال مظاهرة ضد جدار الفصل في بلعين عام 2005. في 10/11 قبلت المحكمة موقف عدالة وأمرت بإلغاء تهمتين إضافيتين من لائحة الاتهام الموجهة ضد النائب بركة باعتبار أن هذه التهم تقع ضمن حصانته البرلمانية الجوهرية. في شباط 2014 استمعت المحكمة إلى تلخيصات الأطراف في هذه القضية وستصدر المحكمة قرارها في 23 آذار 2014.

محكمة الصلح في تل أبيب، ملف جنائي 12/09-12318 دولة إسرائيل ضد النائب محمد بركة

15. تمثيل سكان من قرية العراقيب ونشطاء حقوق إنسان منذ عام 2010 في 9 لوائح اتهام تتعلق بالنشاطات الاحتجاجية ضد الهدم المتكرر لقرية العراقيب غير المعترف بها في النقب. جميع لوائح الاتهام التي نظرت بها المحكمة خلال 2013 أو كانون ثاني 2014، عدا واحدة، تم شطبها أو تمت إدانة الشخص بتهمة صغيرة جدًا. جلسة المحكمة في القضية الأخيرة في هذا السياق مقررة لتاريخ 25 شباط 2014.

محكمة الصلح في بئر السبع، ملف جنائي 08/10-12879 دولة إسرائيل ضد صياح الطوري (بالإضافة إلى 9 ملفات جنائية أخرى)

// قضايا الأسرى والمعتقلين

المحكمة العليا

16. بخطوة استثنائية قررت المحكمة العليا إعادة النظر في قرارها الصادر في شباط 2013 والذي صادق على المنع الجارف الذي تفرضه سلطة السجون الإسرائيلية على الأسرى الفلسطينيين المصنفين كسجناء أمنيين من التعليم العالي عبر المراسلة. وستعقد الجلسة الإضافية أمام هيئة قضائية موسعة في حزيران 2014. الملتمسون هم سجناء فلسطينيون متضررون من هذه السياسة، عدالة، جمعية حقوق المواطن والعيادة القانونية من أجل حقوق وإعادة تأهيل الأسرى في جامعة حيفا.

طلب عقد جلسة إضافية في ملف م.ع 204/13، سعيد صالح وآخرين ضد مصلحة السجون الإسرائيليّة

المحكمة العليا

17. في 8/13 قدمنا وجهة نظر قضائية للمحكمة العليا في قضية تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية. الموقف الذي قدّمه مركز عدالة كان ضد موقف المستشار القضائي الحالي الذي أيد نقل عقارات في القدس الشرقية تابعة لفلسطينيون يقيمون في الضفة الغربية، إلى يد "الوصي على أملاك الغائبين" قبل الدولة، واعتبارها أملاكاً للاجئين. الجلسة التي عُقدت في 9/13 طلبت فيها المحكمة وجهة نظر عدالة حول السؤال إن كان عدم تطبيق القانون يعني أن يتم ذلك بأثر رجعي على الأملاك التي تمت مصادرتها حتى الآن أم من الآن فصاعداً. يفترض على الأطراف تقديم ادعاءاتهم في الملف حتى 1/14 .

م.ع.ع ادعاء مدني 2250/06 دولة إسرائيل ضد نهى دقاق وآخرين .

18. عدالة وجمعية حقوق المواطن انضموا -كأصدقاء المحكمة- لالتماس يطالب بإلغاء الخطوة غير المسبوقة القاضية بسحب الإقامة الدائمة من أعضاء البرلمان الفلسطينيين المقدسين الذين انتخبوا للبرلمان الفلسطيني ضمن قائمة حماس في انتخابات 2006. عُقدت الجلسة الأخيرة في 1/13. قضية عالقة منذ العام 2006.

م.ع.ع 06/7803، خالد أبو عرفة وآخرين ضد وزير الداخلية.

19. التماس قُدم للمحكمة العليا في 10/12، باسم سكان من قطاع غزة ومؤسسات حقوق إنسان ضد سياسات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية التي تمنع سكان غزة المتقدمين بدعاوى أضرار ضد قوى الأمن الإسرائيلية والشهود من طرفهم من دخول إسرائيل لإتمام الإجراءات القضائية اللازمة. على أثر تلك السياسات، شطبت مئات الدعاوى المطالبة بتعويضات وكثيراً ما يفرض على مقدميها دفع تكاليف المحكمة كاملةً. بهذه الطريقة، تعفي الدولة نفسها من تحمل المسؤولية. جلسة المحكمة القادمة في هذا الملف ستعقد في 2014/11.

م.ع.ع 7042/12، أبو دقة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين.

لجان التخطيط

20. اعترضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، قدم في كانون ثاني 2012، من قبل عدالة ولاتئتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ضد مخطط لإقامة مكب للنفايات على أراض تابعة لقريتي عناتا والعيساوية الفلسطينيين. تم تقديم الاعتراض باسم المجلس المحلي لقريّة عناتا.

21. اعتراض قدم باسم جمعيات فلسطينية وأربع مجالس محلية بالتعاون مع الائتلاف الأهلي في اب 2008، ضد الخارطة الهيكلية - شارع الطوق الشرقي- مخطط المعد لخلق شبكة شوارع منفصلة وتطوير الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية بشكل منافي للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي. بانتظار القرار.

// قرارات صدرت مؤخرًا

1. في كانون أول 2013 رفضت المحكمة العليا التماساً قدمه ميخائيل بن أري وإيتمار بن جفير ضد قرار المستشار القضائي للحكومة بإغلاق ملفات التحقيق مع النائب حنين زعبي والشيخ رائج صلاح في أعقاب مشاركتها في أسطول الحرية إلى غزة. قام عدالة بتمثيل النائبة زعبي في هذه الإجراءات.

م.ع.ع 9733/11 بن أري وآخرون ضد المستشار القضائي للحكومة وآخرين

2. في تشرين ثاني 2014 رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس اعتراضاً قدمه عدالة والائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس في نيسان 2014 ضد المخطط لإقامة "حديقة وطنية" جديدة المزعم إقامتها على أراضي تابعة للقرى الفلسطينية العيساوية والطور في القدس الشرقية. وسيؤدي تطبيق المخطط إلى مصادرة 732 دونم من أراضي هذه القرى ومنع أي إمكانية لتطويرها أو توسيعها مستقبلاً.

3. في تشرين أول 2013 رفضت المحكمة العليا التماساً قدمه مركز عدالة ضد قرار رئيس لجنة الانتخابات المركزية بشطب ترشيح المحامي جمال إغبارية في لرئاسة المجلس الإقليمي طلعة عارة. وقد تم شطب ترشيح إغبارية في إعقاب إدانته في المشاركة في تجمع غير قانوني والاعتداء على رجل شرطة خلال مظاهرة ضد هدم بيت، حيث حكم عليه بتأدية أعمال لخدمة الجمهور لمدة أربعة أشهر.

م.ع.ع 13/6748 جمال إغبارية ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية

4. في آب 2013، أصدرت المحكمة العليا تعليقاتها للقرار الذي اتخذته في كانون أول 2012، والذي قلب قرار لجنة الانتخابات المركزية بمنع النائبة حنين زعبي من الترشح في الانتخابات للكنيست. وجاء في القرار أن منع حزب أو مرشح من خوض الانتخابات هي خطوة متطرفة ويجب استخدامها في الحالات الاستثنائية فقط.

مصادقة انتخابات 12/9255 لجنة الانتخابات المركزية ضد حنين زعبي

5. في حزيران 2013، في أعقاب طلب النائب سعيد نفاع، سحب عدالة التماس قدمه للمحكمة العليا في نيسان 2013، مطالباً بإلغاء تهم جنائية ضده كونها تقع ضمن حصانته البرلمانية. جاء الالتماس في أعقاب رفض المحكمة المركزية في الناصرة في كانون أول 2012 إلغاء التهم لهذا السبب. وكان عدالة جزء من طاقم الدفاع عن النائب سعيد نفاع في لائحة اتهام جنائية نسبت له السفر إلى سورية، المعرفة في القانون الإسرائيلي كدولة عدو، بشكل غير قانوني، المساعدة في تنظيم زيارة قرابة 300 من المشايخ العرب الدروز للحج في الأماكن المقدسة في سورية والاتصال مع عميل أجنبي خلال تواجده في سورية في تموز 2007. ويشدد النائب نفاع إن جميع هذه النشاطات تقع في إطار عمله كمنتخب جمهوري. من المتوقع صدور قرار الحكم في هذا الملف قريباً.

المحكمة المركزية في الناصر، ملف جنائي: 47188-12-11، دولة إسرائيل ضد سعيد نفاع

6. اعترض قدمه عدالة والمركز العربي للتخطيط البديل في أيار 2013 ضد المخطط لإقامة بلدة حريش لليهود المتزمتين في قلب منطقة وادي عارة التي تسكنها أغلبية فلسطينية، وقد تم رفض الاعتراض. المخطط (حريش/1/ب) ينص بشكل صريح على إقامة 2,300 وحدات سكنية ستخصص بشكل حصري لليهود الحريديم المتزمتين، الأمر الذي يتناقض مع تصريحات وزير الإسكان الإسرائيلي أن حريش ستكون مفتوحة أمام الجميع.

7. رفضت المحكمة العليا في 6/13، الالتماس الذي قدمه مركز عدالة باسم مزارعين عرب لإلزام وزارة الزراعة بإدراج بلدات عربية في قائمة البلدات التي تستحق حصص لإنتاج البيض. وقد جاء في قرار المحكمة العليا بأنه منذ تقديم الالتماس في العام 2008، عملت وزارة الزراعة على تصحيح الوضع القائم ومنحت مزارعين عرب حصص لإنتاج 6 مليون بيضة في السنة. ومع أنها رفضت الالتماس إلى أن المحكمة فرضت على الدولة دفع تكاليف المحكمة للملتسمين بقيمة 50,000 شيكل، بحيث أن الالتماس قد أدى إلى تغيير الوضع القائم. وعلى الرغم من هذا، فقد جاء في قرار المحكمة أن "الوضع القائم مقلق وغير مقبول، وعلى السلطات أن تعمل المزيد من أجل تصحيح هذا التمييز التاريخي".

م.ع 3851/08، إيد المغيص وآخرين ضد وزير الزراعة

8. رفضت المحكمة العليا في 6/13، التماس مركز عدالة ومنظمات حقوقية أخرى من أجل إلغاء بند قانون التنجيع الاقتصادي، والذي بموجبه تُقلص 60% من مخصصات الأطفال للعائلات التي لم يتلق أبناءها التطعيمات اللازمة بحسب خطة وزارة الصحة. ويمس هذا التقليل بالأطفال وحقوقهم، خاصة حين يتعلق الأمر بعائلات فقيرة في مناطق تهملها الدولة وتهمل حاجتها الماسة للخدمات الصحية، وعلى رأسها البدو في النقب. رغم ذلك، أشارت المحكمة في قرارها بأنه على الهيئات التنفيذية تفسير القانون بحيث لا يمس بحقوق الأطفال البدو الذين ليست لديهم إمكانية الوصول إلى العيادات بسهولة.

م.ع 7245/10، عدالة ضد وزير الرفاه الاجتماعي

9. في حزيران 2013، علم عدالة أن وزارة المواصلات أنهت العمل على إقامة مفترق طرق يصل الطريق المؤدي إلى مدرسة قرية الفرعة غير المعترف بها في النقب بالشارع الرئيسي المحاذي للقرية. ويأتي ذلك في أعقاب التماس قدمه مركز عدالة للمحكمة العليا بهذا الشأن في العام 2005 ومن بعده دعوى "تحقير للمحكمة" في العام 2011، من أجل إقامة المفترق وتفادي المخاطر المحدقة بالطلاب والمعلمين الذي كانوا يصلون إلى المدرسة بطريق غير آمن.

م.ع 6673/05، علي قبوغة وآخرين ضد وزارة المعارف وآخرين

10. سحب مركز عدالة الالتماس الذي كان قد قدمه في 4/13 للمحكمة المركزية في بئر السبع باسم سجين فلسطيني ضد قرار مصلحة السجون الإسرائيلية منع والدته من زيارته لمدة عام كامل، وذلك في أعقاب رفضها الخضوع لفحص جسديّ عارٍ قبل دخول السجن. قبل الجلسة، وافق مركز عدالة على سحب الالتماس في حين وعدت مصلحة السجون بعدم تمديد هذا المنع.

11. في 3/13 رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمته جمعية ريغافيم الاستيطانية اليمينية، والذي طالبت فيه بإغلاق ثلاث مدارس، يدرس بها 2,000 طالب، في قرية وادي النعم غير المعترف بها في النقب. عدالة مثّل عائلات الطلاب أمام المحكمة، وقال في دفاعه أن التماس ريغافيم هو التماس سياسي يأتي للضغط على أهالي البلد لترك أراضيهم.

م.ع 4627/09، أبو ليد ضد وزير البيئة

12. في 2/13، أصدرت المحكمة المركزية في تل أبيب قراراً يبرئ ثلاثة مواطنين فلسطينيين اشتروا في مظاهرة ضد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أمام السفارة المصرية في 12/08، بعد أن اعتقلتهم الشرطة وقدمت ضدهم لوائح اتهام. على أثر مرافعة عدالة دفاعاً عن المعتقلين، أصدرت المحكمة قراراً يمتد على 23 صفحة ينتقد فيه القاضي بشدة ممارسات الشرطة خلال المظاهرة والطريقة التي تم بها التحقيق مع المتظاهرين وتقديم لوائح الاتهام.

المحكمة المركزية في تل أبيب، م.ج 09-1152، دولة إسرائيل ضد غنطوس وآخرين

13. في 2/13، رفضت المحكمة العليا الاستئناف على قرار المحكمة المركزية في حيفا بعدم ربط بيوت قرية أم الحيران غير المعترف بها بشبكة المياه. وفسرت المحكمة العليا قرارها بأن هناك شخص معين يقم لأهالي القرية خدمة توصيل وبيع المياه "بكميات كافية". علماً أن أقرب مصدر مياه يبعد عن بيوت القرية قرابة 4 كيلومترات. ويأتي هذا القرار رغم السابقة القضائية التي أقرتها المحكمة العليا ذاتها في أعقاب التماس عدالة في حزيران 2011، والتي أقرت بموجبها أن الحق بالمياه هو حق دستوري لكل مواطن وأن لكل مواطن الحق في الحصول على "حد الأدنى من المنالية لمصادر مياه الشرب" بغض النظر عن المكانة القانونية للبلدة التي يسكن بها.

م.ع دعوى مدنية 2541/12، سليم أبو القيعان ضد سلطة المياه وآخرين

14. في 2/13 شطبت هيئة قضائية موسّعة الالتماس الذي قدمه عدالة وجمعية حقوق المواطن باسم النائبة حنين زعبي في 11/10 ضد قرار الكنيست سحب الحقوق البرلمانية للنائبة حنين زعبي بحجة مشاركتها في أسطول الحرية إلى قطاع غزة. وجاء في قرار المحكمة أن دخول كنيست جديدة ينهي عملياً صلاحية قرار الكنيست السابقة بسحب حقوق النائبة زعبي، وبالتالي "ليس هنالك داعي لأن تخصص المحكمة مواردها المحدودة للبحث في قضية نظرية".

م.ع.ع 8148/10، عضو الكنيست حنين زعبي ضد الكنيست

15. في 2/13 قررت المحكمة شطب الالتماس الذي قدمه مركز عدالة في 7/11 للمحكمة العليا باسم النائب د. أحمد طيبي ضد قرار رئاسة الكنيست منعه من طرح اقتراح قانون على طاولة الكنيست يهدف إلى تعديل قانون النكبة الذي أقرته الكنيست في 3/11، وقد ادعت المحكمة العليا أن قرار الكنيست السابق غير ساري المفعول وبإمكان النائب الطيبي تقديم اقتراح القانون من جديد، وذلك بعد أن تم انتخاب كنيست جديدة.

م.ع.ع 5478/11، عضو الكنيست أحمد طيبي ضد عضو الكنيست روبي ريفلين وآخرين

16. في شباط 2013 شطبت المحكمة العليا نهاية الأسبوع التماس مركز عدالة ومنظمات حقوقية أخرى لإلغاء الإغفاء الممنوح لمحقي الشرطة والشاباك من توثيق التحقيقات مع المشتبهين بتهم أمنية، غالبيتهم المطلقة هم من الفلسطينيين، بالصوت والصورة. في 7/12، مددت الكنيست الإغفاء. وقد اعتمدت المحكمة في قرار الشطب على تصريح ممثلي الدولة بأنها ستعيد النظر في الإغفاء حتى العام 2015 .

م.ع.ع 9416/10، عدالة ضد وزير الأمن الداخلي

17. في 1/13 سحب مركز عدالة الالتماس الذي كان قد قدمه في 11/12 للمحكمة المركزية في بئر السبع، والذي طالب فيه بإلغاء قرار وزارة المعارف نقل 55 طالباً بدوياً من طلاب التعليم الخاص، من مدرستهم في بلدة الكسيفة إلى مدرسة أخرى في قرية مولدة/الأطرش. وقد اتخذ هذا القرار دون تشاور أو إعلام لأولياء أمور الطلاب، كما أن المدرسة الجديدة التي نقل إليها الطلاب تفتقد لاحتياجات الطلاب الأساسية وظروف الأمن والأمان والمنالية اللازمة للطلاب. بحسب طلب المحكمة، قدم مركز عدالة اعتراضات فردية باسم طالب ضد قرار نقله.

التماس إداري 41218-11-12، ناصرة ضد وزارة المعارف

18. رفضت المجلس القطري للتخطيط والبناء الاستئناف الذي قدمه مركز عدالة بالتعاون مع جمعية بمكوم ضد قرار اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الصادر في 5/12، رفض اعتراضهما ضد المخطط لإقامة "مدينة استخبارات". ويهدف المخطط إلى إقامة قواعد عسكرية في الجنوب على أراضي تابعة لقرى غير معترف بها في النقب.

الاعتراض على المخطط للجنة اللوائية قدم في 3/12، ومن بعده قدم الالتماس للجنة القطرية في 8/12 من قبل عدالة، بمكوم، والمجلس الاقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب.

19. في 1/13، رفضت محكمة الناصرة المركزية التماساً قدّمه عدالة باسم رئيس بلدية الناصرة، يطالب بإلغاء مناقصة لبيع خمس قسائم بناء في المدينة، معدة حصرياً لمن أدى "الخدمة العسكرية". المحكمة قالت في قرارها أن شرط الخدمة العسكرية يشكل معيار "معقول" في تخصيص الأراضي والإسكان.

التماس إداري 12-11-21030، بلدية الناصرة ضد دائرة أراضي إسرائيل

20. في 1/13، الغت المحكمة قرار لجنة الانتخابات المركزية الذي يشطب إعلان التجمع الوطني الديمقراطي الذي يسخر من النشيد الوطني الإسرائيلي، هاتيكفا .

م.ع 13/246، عضو الكنيست جمال زحالقة ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية